الفلسطينية الديمقراطية، مستغلة بذلك الشعار الذي طرحته بعض منظمات المقاومة الفلسطينية لتحاول الايحاء بالتشابه بين الشعارين ». وبعد ان يغرق الكتاب بين مجموعة رجعية عميلة تطرح هذا الشعار لتصفية القضية الفلسطينية وبين «مجموعة تضم بعض منظمات المقاومة وعدداً من الكتاب والمفكرين »، وبعد أن يصف المجموعة الاولى بانها عميلة ساذجة وذات نية حسنة ولكنها تطرح شعاراً لا يستفيد منه الا العدو والرجعية للمحافظة على التجزئة تخلص المناقشة الى القول بأنها انما استهدفت مشروع الدولة الفلسطينية وهي لم تزل بحاجة الى توضيح الجانب الاخر من الموضوع: كيف يجب ان نفهم مستقبل فلسطين ما بعد التحرير، وكيف يجب أن ننظر اليه، من ضمن تصور علمي عميق ، وثوري واضح ؟

هذا الموقف هو اجتهاد لأحد فصائل المقاومة يعارض فيه مشروعاً كيانياً محدداً جغرافياً « من النهر الى البحر » ومحدداً العلاقات بالتعايش بين جميع الطوائف دون نزعات شوفينية او طائفية متعصبة تحت مظلة العلمانية والديموقراطية . فكيف يرى الشعيبي اذن ضموراً بل غياباً للوعي الكياني في تلك المرحلة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٠) ، بل كيف يشير الى شعار الجبهة الديموقراطية « كل السلطة للمقاومة » ويبقى مصراً على غياب الوعي الكياني ؟

نقطة اخرى نأخذها على الشعيبي . فهو في الصفحة ١٢٧ يرى أن منظمة التحرير الفلسطينية « وجدت نفسها في تصادم حتمي ، لم تسع اليه وجهدت لتجنبه ، مع الحكم الاردني ، لسبب اساسي هو ان اي بعث للفلسطينيين في الاردن ، لن يتم الا على حساب الكيان الاردني ذاته » .

يتحدث الشعيبي هنا وكأنه يشير الى بديهية ومسلمة لا تقبل النقاش . قد نتفق معه لو قال ان بعث الكيان الفلسطيني لن يتم الا على حساب النظام الاردني وليس الكيان الاردني .

وهنا نجد أن من حق القارىء أن يتساءل: هل أن وجود الثورة الفلسطينية على الارض اللبنانية يتم على حساب الكيان اللبناني ؟ فاذا كان الجواب ايجابياً ، هل يعني ذلك ان الحركة الوطنية اللبنانية المقاتلة مع المقاومة تهدف الى قيام كيان فلسطيني على حسابها ؟ ومن جهة اخرى ترد مقررات المجلس الوطني الفلسطيني التي اشار اليها الشعيبي في الصفحة ١٦٠ ، على « مسلمته » هذه ، حيث يقول ان مقررات الدورة التاسعة للمجلس في القاهرة اقرت سياسة تنادي باقامة « الجبهة الوطنية الاردنية » التي ستعمل من اجل « اقامة حكم وطني ديموقراطي » ، كما تحدثت المقررات عن « تدعيم وحدة الضفتين » وعن « أن تدعيم هذه الوحدة لا يتم عن طريق ممارسات السلطة الاردنية التي تغذي النزعات الاقليمية والانفصالية ، بل على اسس وطنية ديموقراطية تعزز التلاحم بين ابناء الشعب وتوحيد جهودهم من اجل التحرير » .

اذن ، فالمشكلة ليست مشكلة كيان بل مشكلة نظام . كما أن البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي اشار اليه الشعيبي في الصفحة ١٦٣ ، يتحدث عن « ان المهمات الراهنة للجماهير الفلسطينية والاردنية في الضفتين تتحدد على اساس اعادة تصحيح وحدة الضفتين ... في اطار حكم وطني ديموقراطي يوفر قاعدة آمنة رئيسية للثورة ... وحصول الجماهير الفلسطينية والاردنية على كامل حرياتها الديموقراطية والاجتماعية والاقتصادية ، وحق الجماهير الاردنية في الانخراط في الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني من اجل استعادة حقوقه »

كما يشير الشعيبي ، في الصفحة ١٦٤ ، الى تبني المجلس الوطني الفلسطيني ، رسمياً ، الدعوة الى التكافؤ (لا على حساب الكيان الاردني ذاته) بين الكيانين الاردني والفلسطيني .

اذن كيف يستنتج الشعيبي أن الكيان الفلسطيني لا يتم الا على حساب الكيان الاردني ذاته ؟ ثم كيف يفسر لنا قوله ، في الصفحة ١٣٢ ، « ان التنظيمات الفلسطينية ذات التراث الكياني ، مثل حركة « فتح »، غيبت في المرحلة اللاحقة على حرب حزيران ، وعيها بالكيان الذاتي الخاص ، الذي كانت قد دعت له منذ تأسيسها وطوال الفترة السابقة على تلك الحرب ... » ؟

ثم يرجع الشعيبي هذه الظاهرة ـ غير الدقيقة كما اشرنا سابقاً ـ الى التمسك بحل صحيح لمعادلة العروبة و« الفلسطينية ». فالفلسطينيون لم يلجأوا الى العروبة هذه المرة ، لكنهم ـ حسب قول الشعيبي ـ لم يرتدوا الى «الاقليمية الكيانية » .

فهل يرى الشعيبي أن الارتداد الى « الاقليمية الكيانية » هو تعبير ناضج عن الوعي الكياني ؟ وهل